لتضمنه اذ الحيز امايظرف للمكان او نفس المكان باعتبار الاضافة الى ما فيه كما سياتي بتحقيق الفرايد فكيف يتصور فيه تعالى مباينة للعالم في الجهة مع كونه قيما على قولهم وهي مكان والمكان من جملة العالم على ان اكثر العقلا مطبقون على خلان هذه المتصلة وعلى ان الوجود اما جسم او حصاني او لا جسم ولا حصاني كما في الجواهر المجردة الغير المتحيزة بالمرة فانهم اجمعوا على انها غير متصلة بالعالم ولا متصلة عنه ولا داخلة فيه ولا خارجة عنه لان الصحيح لهم ان الامور اما هو المتحيز والجسم وذهن الجواهر ليست اجساما ولا اعراضا فان قلت المتكلمون على ان لا محدود ان كما مر في مبحث حدوث العالم قلت المتكلمون وان منعوها لا ان الفرض من حكايته ذلك عن الحكما زيادة استظهار على بطلان دعوى المبطلين من الحصر المذكور والله اعلم خاتمة اشتهر بين القوم اشتهارا مثل السايرات طريق السلف اسلم وان طريق الخلف اعلم قال بعض المحققين في قولهم اعلم مجاز مرسل اذ هو من اطلاق المسبب مرادا به السبب لان المعنى الحقيقي للاعلم هو الازيد علما والاحوجية سبب منتض لان يصير الاحوج اعلم وفي اسناده الى الثاويل الذي هو من فعل المخلف مجاز في الاسناد اذ هو من اسناد ما للمسبب الا سبب ايضا فان الاحوج الى مزيد علم هو من يا ول لا الثاويل والثاويل سبب الاحوجية وربما ايد لبعضهم اعلم باحكم يعني لكثرة احكامه اي اتقانها بالنسبة الى دفع الشبه عن العقايد ولا نظهر ارجحية احدى العبارتين على الاخرى وادعى بعضهم ان رجحية الاولى قال بالنسبة الى الادب مع السلف وفي هذا ما بيناه بتعليق الفرايد ولما انتظم من المقدمات القطعية والمشهورة فيما سلف احدهما ينتج قد مر كلام الله تعالى وذلك ان كلامه تعالى صفة من صفات ذاته وكل ما هو منها فهو قديم كما مر والا خر ينتج حدوثه وذلك ان كلامه تعالى باجماع يطلق على هذا الملفوظ المنقول بين دفتي المصحف تواترا وهذا يستلزم قرانه من جنس الحروف والاصوات وكل ما هو كذلك فهو حادث وسنعت المعتزلة صفري القياس الاول والكبرا ممنوعة كبراه والاشاعرة صغرى الثاني والحشوية كبراه ولا غيرة لكلام الكرامية والحشوية وبقي النزاع بيننا وبين المعتزلة وهو في الحقيقة راجع الى اثبات الكلام النفسي ونفيه والا فنحن لا نقول بقدم اللفظ الحادث وهم لا يقولون بحدوث المقدم اذ قد وافقنا على امتناع قيام الحوادث به تعالى كما سيجيء ببيان كل هذا وارد الشرع بالرد عليهم ولم يكفنا بتخريجه فيما سبق

يقدم

يقدم صفاته الذاتية تقويته وتاكيد الحكم بتقدم ما اختلف في تقدمه بعد وقد اشار الى ذلك بقوله وشره اي لجب ايها المكلف ان تتفقه تريد القرات فعلان بمعنى مفعول من قرات الشي قرانا ضممته او من قرات الكتاب قراة وقرانا تلوته لانه مجموع ومتلو اي حرف تشبيه على الصحيح تاليا بيان بالاجلي على الاخفى وليس لهم عطف بيان بتوسط حرف الا هذا ويوانق ما قبلها في التعريف والتنكير وينبغي ان يقول الكوفيين انه حرف عطف مشترك فعلى الصحيح كانه قال وشره كلامه الازلي السابق بيانه وانما تقتضي على القران لانه كما ياتي مشترك يطلق على المعنى النفسي القديم وعلى النظم المتلو الحادث فحتى ان يسبق الى الفهم القاصر ان هذا المولف من الاصوات والحروف قديم كما ذهب اليه جهملة سموا المتفهم بالحنابلة جهلا او عنادا عن الحدوث اي الوجود بعد العدم لما مر من الادلة الدالة على امتناع قيام الحوادث به والتشبيه بالحدوث مكان الخلق لضرورة التظلم اولما سياتي فان العمانة المشهورين فيما بين الفريقين ان القران مخلوق وغير مخلوق ولهذا اشتهر هذه المسيلة بمسيلة خلق القران واحدر ان خالفت هذا الامر الواجب وقلت بحدوثه اشتمامه الى انتقام الله منك وعقابه لك اما في الدارين او في احداهما وقد خالفت المعتزلة فقالوا بخلقه متمسكين بوجوه منها انه علم بالضرورة حتى للعوام والصبيان ان القران هو هذا الكلام المولف المنتظم من الحروف المسموعة المنتج بالتجويد المختتم بالاستعاذة وعليه انعقد اجماع السلف واكثر الخلف ومنها ما اشتهر وثبت بالنص والاجماع من خواص القران من انه محدث وذكر ومنزل ومتلو ومتعبد به ومعجز ومرتب السور والايات وفصيح وبليغ انما يصدق على هذا المولف الحادث لا المعنى القديم وجوابه الوجهين انه لا نزاع في اطلاق اسم القران وكلام الله تعالى بطريق الاشتراك او المجاز المشهور شهرة الحقايق على هذا المولف الحادث وهو المتعارف عند العامة والقراء والاصوليين واليه ترجع الخواص التي هي من صفات الحروف وسمات الحدوث فان القران بهذا المعنى ذكر لقوله تعالى ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث وعربي لقوله تعالى انا جعلناه قرانا عربيا للفظ لاشتراك اللغات في المعنى ومنزل على النبي صلى الله عليه وسلم بشهادة النص والاجماع ولاخفاء في امتناع تنزل المعنى القديم القايم بذات الله تعالى بخلاف اللفظ فانه وان كان عرضا لا ينزل عن محله لكن قد يتنزل بتنزل الجسم الحامل له وقد